مركز الاتحاد
للابحاث و التطوير

ورقة سياسية

إدارة الصراع لا الحكم في أمريكا

قراءة في سياسات ترامب وتداعياتها البنيوية

تاريخ الاصدار
2026-1-31

إدارة الصراع لا الحكم في أمريكا

قراءة في سياسات ترامب وتداعياتها البنيوية

مقدّمة

تشهد الساحة السياسية الأمريكية، منذ عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ولايته الثانية، حالةً متصاعدة من التوتر والانقسام لم تعد محصورة في الاستقطاب التقليدي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بل امتدّت بوضوح إلى داخل كلّ حزب على حدة، ولا سيما داخل الحزب الجمهوري نفسه. فقد أعادت قرارات الإدارة الجديدة في السياسة الداخلية—خصوصًا تلك المتعلقة بالإنفاق العام، وتضخيم الميزانية الدفاعية، وتوسيع صلاحيات وكالات إنفاذ القانون، وعلى رأسها وكالة الهجرة والجمارك—(ICE) فتح نقاشٍ عميق حول حدود السلطة التنفيذية، وكلفة السياسات الأمنية، وتأثيرها المباشر على الحقوق الدستورية والتماسك الاجتماعي.

في الوقت ذاته، أثارت خيارات الإدارة في السياسة الخارجية موجة غير مسبوقة من التحفظات والانتقادات العابرة للحزبين، خاصة فيما يتعلق بالدعم غير المشروط للكيان الصهيوني في حربه على غزة، والتلويح أو الإقدام على إجراءات عسكرية في ملفات شديدة الحساسية مثل إيران وفنزويلا، فضلًا عن الترويج لمشاريع سياسية فضفاضة من قبيل «مجلس السلام» المقترح لإدارة ما بعد الصراع في الشرق الأوسط. وقد قُرئت هذه السياسات، من قبل عدد متزايد من المشرّعين، ليس فقط بوصفها امتدادًا للنهج التدخلي الأمريكي التقليدي، بل باعتبارها خطوات قد تُقوّض النفوذ الدولي للولايات المتحدة، وتُدخلها في صراعات مكلفة سياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا، دون تفويض تشريعي واضح أو إجماع وطني صلب.

وعلى خلاف الولاية الأولى لترامب، حيث نجح نسبيًا في ضبط الصف الجمهوري خلف أجندته، تكشف المرحلة الراهنة عن تصدعات بنيوية داخل الكونغرس نفسه. فقد بدأ عدد معتبر من النواب وأعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين—خصوصًا من التيارات الدستورية المحافظة أو الشعبوية الانعزالية—في التعبير عن اعتراضات صريحة أو تحفظات علنية تجاه تضخم الميزانية الدفاعية، واستمرار التمويل العسكري الخارجي، وتهميش دور الكونغرس في قرارات الحرب والسلم. ويتقاطع هذا الموقف، في نقاط جوهرية، مع انتقادات الديمقراطيين التي تركز على غياب المساءلة، وتغليب المقاربة العسكرية على الحلول الدبلوماسية، وتآكل القواعد القانونية الناظمة للسياسة الخارجية الأمريكية.

تنبع أهمية دراسة هذه المواقف البرلمانية من كونها تعكس تحولًا نوعيًا في النقاش السياسي الأمريكي: من خلافٍ تقليدي حول «الوسائل»، إلى صراعٍ أعمق حول «وجهة الدولة» نفسها—دورها العالمي، وأولويات إنفاقها، وحدود سلطتها التنفيذية، وعلاقتها بالكيان الصهيوني، وكلفة الانخراط في حروب مفتوحة أو بالوكالة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. كما تكشف هذه المواقف عن إدراك متزايد داخل المؤسسة التشريعية بأن سياسات ترامب، بدل أن تعزز الهيمنة الأمريكية، قد تُسهم في استنزافها وتآكل شرعيتها الدولية.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الورقة إلى تقديم قراءة تحليلية منظمة لمواقف السياسيين والمسؤولين الأمريكيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي تجاه قرارات إدارة ترامب الداخلية والخارجية خلال الفترة 2025–2026، مع التركيز على نقاط الاعتراض، وأشكال التأييد، والتحفظات الدستورية والاستراتيجية، وربطها بالسياق الانتخابي والسياسي الأوسع، ولا سيما في أفق انتخابات التجديد النصفي لعام 2026.

تعتمد هذه الورقة مقاربة تحليلية نوعية تجمع بين **تحليل الخطاب السياسي** و**تتبّع السلوك التشريعي** داخل النظام السياسي الأميركي، مع ربط هذه المعطيات بالسياق الانتخابي والاستقطاب الحزبي المتصاعد قبيل انتخابات التجديد النصفي لعام 2026. وترتكز الورقة على تحليل التصريحات العلنية والخطابات الرسمية الصادرة عن الرئيس دونالد ترامب وأعضاء الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، دراسة أنماط التصويت داخل مجلسي النواب والشيوخ، خصوصًا في الملفات المتعلقة بالهجرة، الميزانية، استخدام القوة، والعلاقة مع إسرائيل، ثم قراءة هذه المواقف في ضوء طبيعة الدوائر الانتخابية، والانتخابات التمهيدية، وتأثير التمويل السياسي واللوبيات الضاغطة.

ولا تهدف الورقة إلى تقديم سردٍ زمني للأحداث، بل إلى **تفكيك البنية السياسية التي تحوّل الصراع إلى أداة حكم**، وتحليل كيفية توظيف الانقسام الداخلي والخارجي في إعادة تشكيل موازين السلطة داخل الدولة الأميركية.

أما حدود البحث، فتتمثّل في الاعتماد على المعطيات المتاحة علنًا من تصريحات وتصويتات ووثائق رسمية، دون الادّعاء بالإحاطة بجميع التفاهمات غير المعلنة داخل مراكز القرار، كما لا تقدّم الورقة تنبؤات حتمية بنتائج الانتخابات، بل قراءة تحليلية واستشرافية مشروطة بتطوّر السياق السياسي.

لمتابعة هذه التطورات في المواقف والتحديات تمت الاستعانة بآلية الذكاء الاصطناعي كأداة بحث عن مختلف المواقف وجمعها وفق مصادرها في جداول تحليلية متكاملة.

الفصل الأول: السياسة الداخلية الأمريكية كحقل صراع مفتوح

شهدت السياسات الداخلية الامريكية في عهد ترامب تصعيدا حادا في مستوى الاستقطاب السياسي، خصوصا في ملفات الهجرة، ضبط الحدود، الانفاق العام، وصلاحيات السلطة التنفيذية. وقد تحولت هذه الملفات من قضايا إدارية إلى أدوات تعبئة سياسية وانتخابية، ما أدى إلى صدام متكرر بين البيت الأبيض والكونغرس، وإلى توظيف متزايد للخطاب الشعبوي في مواجهة المؤسسات الدستورية (الكونغرس ومجلس الشيوخ).

1. الهجرة وميزانية الإنفاذ: ساحة الصراع المؤسسي بين الأمن والشرعية الدستورية

يشكّل ملف الهجرة وتمويل أجهزة إنفاذ القانون الفيدرالية، وعلى رأسها وكالة الهجرة والجمارك(ICE) ، أحد أكثر محاور الصراع حدّةً داخل النظام السياسي الأمريكي خلال الولاية الثانية للرئيس دونالد ترامب. فبعيدًا عن كونه ملفًا إداريًا أو أمنيًا تقنيًا، تحوّل تمويل الهجرة إلى اختبارٍ مباشر لطبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية والكونغرس، ولمدى قابلية الدولة الأمريكية لموازنة الاعتبارات الأمنية مع القيود الدستورية والحقوق المدنية.

في هذا السياق، تبنّت إدارة ترامب مقاربة تقوم على **توسيع صلاحيات الإنفاذ، وزيادة التمويل، وتكثيف الاعتقالات والاحتجاز**، باعتبار ذلك تجسيدًا عمليًا لشعار "القانون والنظام" واستجابةً لقاعدته الانتخابية الشعبوية. وقد عبّر ترامب صراحة عن دعمه لتوظيف آلاف العناصر الجدد، وإنشاء مراكز احتجاز إضافية، وتحرير ميزانيات موسّعة لـ ICE ، في ما اعتُبر توجّهًا نحو عسكرة إدارة الهجرة وتحويلها إلى أداة ردع داخلي ذات طابع سياسي بقدر ما هي أمني.

غير أنّ هذا التوجّه لم يمرّ دون مقاومة. إذ برز داخل الحزب الديمقراطي **رفض مؤسسي واسع** لتمويل وكالة ICE دون شروط إصلاحية صارمة، لا سيما بعد سلسلة حوادث مثيرة للجدل، شملت استخدامًا مفرطًا للقوة وسقوط مدنيين، ما أعاد إلى الواجهة أسئلة المساءلة والرقابة المدنية على أجهزة الإنفاذ. وقد استخدم قادة الديمقراطيين، وفي مقدّمتهم تشاك شومر، أدوات الضغط التشريعي — بما في ذلك التلويح بالإغلاق الحكومي — لفرض قيود على التمويل وربطه بإصلاحات قانونية وإجرائية.

في المقابل، لم يكن الموقف الجمهوري كتلةً صمّاء خلف الإدارة. فعلى الرغم من الدعم الواسع لسياسات ترامب داخل التيار المحافظ، أظهرت مواقف بعض الجمهوريين المعتدلين — سواء في الولايات أو الكونغرس — **تحفّظات علنية** على أساليب التنفيذ، خصوصًا بعد حوادث القتل التي طالت مدنيين، ما دفعهم للمطالبة بتحقيقات مستقلة واحترام حدود القانون. وتكشف هذه التحفّظات عن تصدّع محدود لكنه دالّ داخل الخطاب الأمني الجمهوري، حيث بدأت الاعتبارات الدستورية والانتخابية تتقاطع مع خطاب "القانون والنظام" الصارم.

كما يبرز في هذا الملف بُعد تكتيكي داخل الحزب الديمقراطي نفسه، تمثّل في تصويت سبعة نواب لصالح تمويل ICEبحجّة تفادي الإغلاق الحكومي، وهو ما أثار انتقادات حادّة داخل قواعدهم الانتخابية، ودفع بعضهم لاحقًا إلى التراجع أو تبرير موقفه علنًا. ويعكس هذا السلوك التوتر القائم بين الانضباط الحزبي، وضغوط الواقع التشريعي، وحساسية الملف انتخابيًا في بعض الدوائر المتأرجحة.

وعليه، فإن الجدول التالي لا يقدّم مجرد رصد لمواقف فردية، بل يعكس **خريطة صراع مؤسسي مركّب** يتقاطع فيه الأمن بالسياسة، والميزانية بالشرعية، والانتخابات بالحقوق المدنية. كما يوضح كيف تحوّل ملف الهجرة من قضية سياسة عامة إلى ساحة مواجهة حول معنى السلطة التنفيذية وحدودها، ودور الكونغرس كجهة رقابية، ومستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع في الولايات المتحدة.

الاسم/الدور	الموقف الدقيق	التصنيف	الاقتباس/التفاصيل
غريغ أبوت (حاكم تكساس/حليف جمهوري)	دعا لإعادة ضبط عمل ICE واحترام القانون بعد مقتل مدنيين	**جمهوري متحفظ/ناقد جزئي**	«إعادة احترام العمل داخل الحدود» في إطار سياسة الهجرة.
تشاك شومر (زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ)	ضغط لإدراج قيود على وكالات الهجرة وربما لوقف تمويل جزئي	**ديمقراطي ناقد**	تفاوض مع ترامب لتجنب إغلاق الحكومة مع اشتراطات على وكالات الهجرة.
نواب جمهوريون معتدلون	أبدوا تحفظات على أسلوب تنفيذ الحملات وما يرتبط به من انقسامات انتخابية	**جمهوري متحفظ**	رؤى إعلامية تشير لتزايد القلق بين ناخبين محافظين حول الانتهاكات المحتملة للحقوق.
Chuck Schumer	اشتراط الإصلاح والمساءلة مقابل التمويل	**ديمقراطي ناقد**	استخدم تهديد الإغلاق الحكومي كأداة تفاوض
نواب ديمقراطيون (غالبية الكتلة)	رفض تمويل ICE بلا شروط	**معارضة مؤسسية**	تصاعد القطيعة بين القاعدة الديمقراطية وأجهزة الإنفاذ.

7ديمقراطيين Suozzi وآخرون	دعم التمويل لتجنب الإغلاق	**انحراف تكتيكي**	واجهوا انتقادات داخل قواعدهم وتراجع بعضهم لاحقًا
جمهوريون معتدلون	المطالبة بتحقيقات بعد حوادث قتل	**تحفظ دستوري**	مؤشر تصدع داخل الخط الأمني الجمهوري
بعض الجمهوريين "المعتدلين"	دعم الانضباط المالي و لإعادة النظر في أولويات الميزانية لمنع العجز المالي.	**جمهوري متحفظ**	احتفاء بتمرير حزمة تقليص التمويل باعتبارها «انتصارًا في ضبط الإنفاق.«
غالبية الجمهوريين في مجلس الشيوخ	دعم إنفاق دفاعي مرتفع	**جمهوري مؤيد لترامب**	تعظيم القدرات الدفاعية والعسكرية لمواجهة التحديات
الديمقراطيين	قلق من تجاوزات تنفيذية تقوّض الرقابة البرلمانية. نقد لتخصيصات الدفاع على حساب البرامج الاجتماعية	**ديمقراطي ناقد**	المراقبون يشيرون إلى أن السياسات قد تفتح الباب لمزيد من الصراع الدستوري.

2. الميزانية الدفاعية والإنفاق القومي

تتسم السياسة الداخلية بنقاش جدّي حول الهجرة وإنفاذ القانون، مع **شومر وديمقراطيين** لقيودٍ أكبر، في مقابل **دعم ترامب الحاسم لتوسيع عمليات ICE** وزيادة التمويل، ما أثار تحفظات داخلية حتى بين بعض الجمهوريين المعتدلين. **أمّا فيما يتعلق بالميزانية والنزاع التأسيسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية،** فقد برزت المواجهة من خلال استخدام ترامب آليات مثل قانون 1974 لتوجيه الإنفاق بالطريقة التي يرى أنها تخدم أولويات سياسته، مما أثار انتقادات دستورية من الديمقراطيين.

لقد أصبحت الميزانية الدفاعية ساحة صراع بين الأطراف داخل الكونغرس، حيث يرى الديمقراطيون أن الإنفاق الضخم على الدفاع غالبًا يهمش الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، فيما يحاجج الجمهوريون بتعظيم القدرة العسكرية لمواجهة التهديدات الدولية.

في هذا السياق، يكتسب الصراع السياسي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري داخل الكونغرس ومجلس الشيوخ طابعًا مؤسسيًا متقدمًا، يتجاوز الخلافات الحزبية التقليدية ليطال جوهر توزيع الصلاحيات الدستورية، وحدود السلطة التنفيذية، وطبيعة الدور الأمريكي داخليًا وخارجيًا. ويُظهر تتبّع مواقف المشرّعين، من الحزبين، أن سياسات وقرارات الرئيس دونالد ترامب – سواء في الملفات الداخلية كالهجرة والميزانية، أو في القضايا الخارجية والعسكرية – أصبحت محورًا لصدام تشريعي متكرر، انعكس في تصريحات علنية، محاولات تشريعية، وتصويتات رمزية تهدف إلى إعادة التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويعرض الجدول الآتي نماذج موثقة لهذا الصراع، مبرزًا طبيعة الانتقادات والتحفّظات الصادرة عن مشرّعين ديمقراطيين وجمهوريين، والقضايا التي شكّلت ساحات اشتباك سياسي داخل الكونغرس خلال الفترة المدروسة.

تبرز هذه الصراعات في **التصويت داخل الكونغرس ومجلس الشيوخ** حول العديد من الملفات أهمها:

- حول ملف تمويل وزارة الأمن الداخلي ووكالة الهجرة ICE (تصويت يناير 2026)

- حول حزمة الانفاق في مجلس الشيوخ.
- مطالب بإقالة وزيرة الأمن الداخليKristi Noem
- الجدل حول الإغلاق الحكومي والإنفاق العام (2025–2026)

أسماء المشرّعين الذين صوتوا	الموقف/التحفظ	ما حدث في التصويت	القضية
Tom Suozzi (NY), Henry Cuellar (TX), Don Davis (NC), Laura Gillen (NY), Jared Golden (ME), Vicente Gonzalez (TX), Marie Glusenkamp Perez (WA) :	أغلبية الجمهوريين + 7 ديمقراطيين صوتوا لصالح التمويل رغم معارضة الحزب الديمقراطي نقطة بنقطة	مشروعة بقراءة 220–207 في **مجلس النواب**	**تمويل DHS بما في ذلك (ICE في حزمة تمويل الحكومة العامة (أعمال الإنفاق السنوي)**
غالبية نواب الحزب الديمقراطي ردًا على أساليبICE	قادة الديمقراطيين دعوا لمساءلة وزارة الأمن الداخلي ورفض تمويل ICE بلا إصلاحات	غالبية الديمقراطيين صوتوا **لا** احتجاجًا على سياسات الهجرة وغياب ضوابط علىICE	**التخوف من مخاطر تجاوز اجراءات التنفيذ وتداعياتها الخطيرة.**
تراجع Tom Suozzi لاحقًا واعترافه بأنه أخطأ	عدد قليل من الديمقراطيين دعمهم للحزمة أثار جدلًا وانتقادات شعبية	ديمقراطيون برّروا تصويتهم بـ «تجنّب الإغلاق الحكومي»	**الارباك في ملف الاغلاق الحكومي**
أسماء بارزة	**تفاصيل التصويت المتوقع**	**الموقف**	**القضية**
Chuck Schumer (زعيم الأقلية) مجلس الشيوخ الذين أعلنوا المعارضة	شيوخ بقيادة Chuck Schumer)أعلنوا أنهم *لن يوفّروا الأصوات* لتمرير الحزمة إذا شملICE	تهديد بعرقلة التقدم التشريعي	معارضة حزمة التمويل بمجلس الشيوخ إذا بقي تمويلDHS/ICE
Schumerمجددًا لعب دورًا قياديًا	شومر قال إنه سيصوت *لا* حتى تضمّن الحزمة إصلاحات ملموسة في عملICE	دوافع المعارضة كانت زيادة المساءلة، مطالب بإصلاحات	المطالبة باصلاحات حقيقية في عمل ICE
Rep. Robin Kelly (مقدمة مشروع القرار) ، نحو 162 مؤيد من الديمقراطيين	مجلس النواب الديمقراطي يُعدّ قرارًا لاتهام Noem بسوء الإدارة	نداءات بالإقالة أو المساءلة وتحرّي الشبهة	موقف من وزيرة الأمن الداخلي Kristi Noemبعد حادثتي إطلاق النار الفيدراليتين في مينيسوتا
Thom Tillis, Bill Cassidy, Susan Collins, Pete Rickettsطالبوا بتحقيقات	حالة نادرة من الانقسام داخل الحزب الجمهوري انتقادات أكثر تحفظًا من بعض النواب حول التسرّع في الإجراءات.	حتى بعض الجمهوريين طالبوا بتحقيقات وتقييم الأداء. بعض الجمهوريين دعوا لتحقيق وإشراف أفضل.	تحفظات جمهورية حول أساليب ICEخاصة بعد واقعة قتل المواطن Alex Pretti

رغم المعارضة الديمقراطية الواسعة لتمويلICE ، فإن ضغط التهديد بالإغلاق الحكومي دفع 7 من الديمقراطيين لدعم التمويل، بينما بقي الغالبية يعارضون لدور ICE المثير للجدل بعد حادثتي إطلاق نار بأيدي عملاء فيدراليين في مينيسوتا أثارت غضب الرأي العام والأحزاب السياسية. واحتجاجًا على عنف ICE وممارساته، وعد

الديمقراطيون في مجلس الشيوخ بعرقلة الحزمة إذا بقي تمويل DHS/ICE بلا شروط إصلاحية جادة، مما يُظهر صدامًا بين السلطة التنفيذية بقيادة ترامب والأغلبية الجمهورية في الكونغرس حول حدود السلطة والرقابة التشريعية .

أصبحت قضية قيادة وزارة الأمن الداخلي و ICEمحور صراع سياسي واسع في الكونغرس، يصل حتى لتهديدات رسمية بإقالة .Noem

لكن اللافت أنّه لم تعد المعارضة فقط من الديمقراطيين؛ إذ ظهر **ضغط جمهوري معتدل** على الإدارة بخصوص أساليب عمل ICE وضرورة إجراء تحقيقات مستقلة . كما استُخدمت **تهديدات الإغلاق الحكومي** مرارًا كورقة ضغط في الصراع بين الكونغرس والإدارة، خاصة حول أولويات الإنفاق، الأمر الذي عزّز من قوة المفاوضات الديمقراطية في ملفات حساسة مثل ICE والبرامج الاجتماعية . وقبل وبعد عودة ترامب في ولايته الثانية، ازدادت الحدة بين الحزبين، مع جدالات حول الإغلاق الحكومي، الميزانية، والسلطات التنفيذية . تظهر استطلاعات رأي عدم رضا شائع عن سياسات ترامب لدى الديمقراطيين وأجزاء من الجمهوريين، خصوصًا في موضوعات كالهجرة والاقتصاد .

هناك أيضًا جهود من بعض أعضاء الكونغرس – رغم أن الحزب الجمهوري يهيمن على أغلبية المجلس – للتعاون عبر الحزبين لفرض ضوابط أكثر على الرئيس في ملف السياسة الخارجية .

تكشف المعطيات الواردة في الجدول التالي أن الانقسام داخل الكونغرس لم يعد محصورًا في خطوط حزبية صلبة، بل أخذ شكل صراع متداخل المستويات، حيث قاد الديمقراطيون جبهة معارضة واضحة لسياسات ترامب، لا سيما في ما يتعلق باستخدام السلطات التنفيذية، القوة العسكرية الخارجية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية. في المقابل، برز داخل الحزب الجمهوري نفسه تيار متحفظ – وإن كان محدودًا – على بعض توجهات البيت الأبيض، خصوصًا في ما يتصل بصلاحيات الحرب، العلاقات مع الحلفاء، والإنفاق العام، ما يعكس تآكلًا جزئيًا في الانضباط الحزبي التقليدي. وتدل هذه الديناميات على أن الكونغرس، في ظل إدارة ترامب، لم يؤدِّ دور شريك تشريعي في الحكم بقدر ما تحوّل إلى ساحة صراع سياسي مفتوح، تُستخدم فيها الأدوات الدستورية والتشريعية كوسائل ضغط متبادل، في إطار نمط حكم قائم على إدارة الانقسام بدل احتوائه.

الدلالة المؤسسية	الفاعلون السياسيون	طبيعة الانتقاد	القضية / السياسة
صراع حول مبدأ المساءلة الدستورية	إد ماركي، مشرّعون ديمقراطيون	التشكيك في أهلية الرئيس وخطر تركّز السلطة التنفيذية	**عزل الرئيس وصلاحيات المساءلة**
مقاومة تهميش الدور التشريعي	إد ماركي، إليزابيث وارن	رفض توسيع غير مضبوط لصلاحيات البيت الأبيض	**استخدام الأوامر التنفيذية (الذكاء الاصطناعي)**
نزاع حول شرعية استخدام القوة	رشيدة طليب، آندي كيم	اعتبار التدخل خرقًا للقانون الدولي دون تفويض	**الضربات العسكرية الخارجية (فنزويلا، إيران)**
إعادة التوازن بين السلطتين	ديمقراطيون، جمهوريون متحفظون	محاولات تشريعية للحد من الصلاحيات العسكرية للرئيس	**سلطات الحرب**
صراع حول العدالة الاجتماعية	قيادات ديمقراطية	انتقاد انحياز السياسات للنخب وتقليص البرامج الاجتماعية	**السياسات الاقتصادية والضريبية**
جدل حول الحقوق المدنية	مشرّعون ديمقراطيون	رفض التوسّع القسري في سياسات الاحتجاز والترحيل	**الهجرة وإنفاذ القانون**
انقسام داخل الحزب الجمهوري	ليزا موركوفسكي، راند بول، توم تيليس	التحذير من تقويض التحالفات عبر أدوات اقتصادية	**السياسات الخارجية تجاه الحلفاء (الاوروبيين، غرينلاند)**

تآكل الانضباط الحزبي	دون بايكن، جمهوريون معتدلون	رفض تخفيضات تمسّ برامج الرعاية الأساسية	**الموازنة والإنفاق العام**
صراع داخلي بنيوي	كتلة جمهورية منقسمة	انقسام حول أولويات الإنفاق ودور الدولة	**الإنفاق السيادي والبرامج الاجتماعية**

الفصل الثاني: السياسة الخارجية كنقطة تفجير للصراع الداخلي

لم يعد ملف "**إسرائيل/غزة**" في السياسة الأميركية مجرّد ثابتٍ فوق انتخابي أو «إجماع وطني» خارج النقاش، بل تحوّل خلال السنتين الأخيرتين إلى **خطٍّ فرز داخلي حاد** داخل الحزبين، وخصوصًا في سياق الانتخابات التمهيدية للكونغرس ومجلس الشيوخ قبيل انتخابات 2026 النصفية. فالانقسام لم يعد محصورًا بين ديمقراطيين وجمهوريين، بل بات يعكس صراعًا أعمق بين **منطق الدولة الإمبراطورية العابرة للحدود** ومنطق «أمريكا أولًا» بنسختيه التقدمية والشعبوية.

في هذا السياق، برز عدد متزايد من النواب وأعضاء مجلس الشيوخ — من الحزبين — الذين **ابتعدوا بدرجات متفاوتة عن خطاب الدعم اللامشروط للكيان الصهيوني**، سواء عبر: انتقاد صريح للحرب على غزة، الامتناع أو التصويت ضد قرارات تمويل وتسليح، المطالبة بوقف إطلاق النار أو بشروط حقوقية للمساعدات، أو ربط الدعم الخارجي بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية الأميركية. هذا التحوّل لم يأتِ من فراغ، بل تضافرت خلفه عدة عوامل:

1. **تغيّر الرأي العام**، خصوصًا لدى الشباب، الأقليات، والنقابات.
2. **تآكل السردية الأخلاقية التقليدية** بعد حرب غزة وتداعياتها الإنسانية.
3. **الضغط الاقتصادي الداخلي** (التضخم، الرعاية الصحية، الهجرة، البنية التحتية).
4. **تنامي الحسّ الانعزالي** داخل التيار الجمهوري الشعبوي.
5. **فقدان الثقة بالسياسة الخارجية التدخلية** بعد أفغانستان وأوكرانيا.

إلا أن هذا الابتعاد عن الخط التقليدي لا يأتي بلا ثمن. إذ واجهت هذه الشخصيات **شباكًا انتخابيًا معقّدًا**، يتكوّن من: تمويل معارض ضخم تقوده لوبيات منظمة(Super PACs) ، حملات تشويه إعلامي مبكر في الانتخابات التمهيدية، محاولات تأطير مواقفهم باعتبارها «تطرّفًا» أو «تهديدًا للأمن القومي»، وضغوط تنظيمية داخل الأحزاب لإعادة الانضباط.

فيما يتعلق بالحرب المحتملة ضد إيران تظل قضية حساسة تشهد تحفظات داخل المؤسسة التشريعية، خصوصًا حول ضرورة التفويض الصريح من الكونغرس قبل اتخاذ قرار حربي كبير . أمّا **الملف الفنزويلي** فيعكس دعمًا رئاسيًا قويًا للمعارضة في فنزويلا، وقدرات ترامب في استخدام المرجعية الدولية مثل ترشيح لقطة نوبل، بينما يقف بعض المنتقدين خارج الأوساط السياسية الأمريكية ضد أي تدخل عسكري .

فيما يتعلق بخطة ترامب للسلام بشأن غزة، التي تمت مناقشتها في الأمم المتحدة، وحصلت على تبني في مجلس الأمن، والتي تعكس دورًا أمريكيًا بارزًا في تشكيل الإطار الدولي للأحداث في الشرق الأوسط . لكن، يبدو هناك تفاوت في المواقف فيما يتعلق بهذا المجلس المعلن ومهمته: فداخل **الكونغرس الأمريكي**، هناك **تحفظات ديمقراطية متزايدة** —خاصة من المشرّعين الذين يرون أن الدعم العسكري الكبير لإسرائيل يجب موازنته بمتطلبات حقوق الإنسان وضوابط على استخدام العتاد الأمريكي، وذلك دون أن يقوض التحالف الاستراتيجي

التقليدي بين واشـــنطن وتل أبيب. بالمقابل، لا يزال **عدد كبير من الجمهوريين** يدعمون تعزيز القدرة العســـكرية الإسرائيلية في مواجهة التهديدات الإقليمية.

إنّ اعلان تأسيس هذا المجلس، يعكس رغبة ترامب في صياغة إطار بديل للإدارة الدولية للنزاع، لكنه يواجه رفضًا وتحفظات دولية وأوروبية بسبب عدم اتساقه مع المرجعيات الدولية القائمة .

في الكونغرس، **لا يزال هناك انقســام شــديد** حول تمويل الدفاع والأولويات الخارجية، حيث يحاجج الديمقراطيون لأهمية الموازنة بين القوة العسكرية والالتزامات الأخلاقية والدبلوماسية، فيما يدفع الجمهوريون باتجاه سياسة أكثر صرامة في الدفاع والتحالفات الإقليمية.

قبل وبعد عودة ترامب في ولايته الثانية، ازدادت الحدة بين الحزبين، مع جدالات حول الإغلاق الحكومي، الميزانية، والسلطات التنفيذية . استطلاعات رأي تُظهر عدم رضا شائع عن سياسات ترامب لدى الديمقراطيين وأجزاء من الجمهوريين، خصوصًا في موضوعات كالهجرة والاقتصاد .

هناك أيضًا جهود من بعض أعضاء الكونغرس – رغم أن الحزب الجمهوري يهيمن على أغلبية المجلس – للتعاون عبر الحزبين لفرض ضوابط أكثر على الرئيس في ملف السياسة الخارجية . ومثال على ذلك ما ورد من مواقف مؤخرا حيث أعلن السيناتور الأميركي ليندسي غراهام، بالتعاون مع السيناتور ريتشارد بلومنثال، عن تقديم مشروع قانون جديد إلى الكونغرس تحت اسم "قانون إنقاذ الأكراد." وقال غراهام في منشور على "إكس": "إن المشروع يحظى بدعم واسع من الحزبين الديمقراطي والجمهوري"، مؤكدا أن حماية الأكراد في سوريا وخارجها تحظى بإجماع سياسي في واشنطن، نظرا لدورهم بوصفهم "حليفا موثوقا" للولايات المتحدة

خلاصة

تُظهر هذه الورقة أن الولايات المتحدة تدخل مرحلة سياسية مختلفة نوعيًا عمّا عرفته خلال العقود السابقة، حيث لم تعد القضايا الكبرى—الهجرة، الميزانية، الحرب، العلاقة مع إسرائيل—محكومة بإجماع حزبي صلب أو خطوط انقسام تقليدية. بل بات النظام السياسي الأمريكي يعيش حالة إعادة فرز داخلية عميقة، تمسّ جوهر دور الدولة، وحدود سلطتها التنفيذية، ووظيفتها العالمية.

في السياسة الداخلية، تحوّلت الهجرة ووكالات إنفاذ القانون من ملفات أمنية إلى قضايا شرعية دستورية، تُختبر فيها علاقة الدولة بالمواطن وحدود استخدام القوة الفيدرالية. أما في ملف الميزانية، فقد أصبح الإنفاق الدفاعي الضخم رمزًا لصراع أوسع حول الأولويات الوطنية، بين من يرى الأمن في القوة العسكرية، ومن يراه في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

أما في السياسة الخارجية، فيبرز ملف غزة وإسرائيل كنقطة انعطاف تاريخية في الخطاب الأمريكي. إذ لم يعد الدعم لإسرائيل «ثابتًا فوق انتخابي»، بل صار موضوع مساءلة، وتصويت، وصراع تمهيدي داخل الحزب الديمقراطي، وبدرجة أقل داخل الحزب الجمهوري. وهذا التحول—حتى وإن كان غير مكتمل—يحمل تداعيات بعيدة المدى على مستقبل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وعلى هامش المناورة الإسرائيلية، وعلى قدرة اللوبيات التقليدية على فرض الانضباط السياسي.

في المجمل، تكشــف هذه التطورات عن أزمة بنيوية في نموذج الهيمنة الأمريكية نفســه: أزمة شرعية، وأزمة كلفة، وأزمة توافق داخلي. ومن المرجح أن تُســهم **انتخابات التجديد النصــفي لعام 2026** في تعميق هذه التناقضــات، سواء عبر صعود أصوات أكثر انعزالية وتقدمية، أو عبر محاولات مضادة لإعادة فرض الانضباط التقليدي. وفي كلتا الحالتين، لم تعد السياسة الأمريكية قادرة على العودة بسهولة إلى ما كانت عليه.

مراجع

- Mearsheimer, John J., and Stephen M. Walt. *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007.
- Congressional Record. *House and Senate Voting Data on Israel-Related Bills*, 2022–2025.
- Sanders, Bernie. *Senate Floor Statements on Gaza*, 2023–2024.
- Finkelstein, Norman. *Gaza: An Inquest into Its Martyrdom*. University of California Press, 2018.
- Federal Election Commission. *Campaign Finance Data*, 2022–2026.